الباب الثالث
نقد الاقتصاد السياسي
لنظام العولمة الجديدة

١. السمات المميزة للعولمة الرأسمالية الجديدة:

تقوم العولمة الرأسمالية الجديدة على عدد من الأركان أهمها وأولها تعميم السوق باعتبارها إطاراً شاملاً لا للنشاط الاقتصادي وحده وإنما لكُلِّ النشاط المجتمعي والإنساني بأجمعه؛ وثانيها الإيديولوجية الاقتصادية الليبرالية، وتحديداً التحرير الاقتصادي في إطار الليبرالية الجديدة. وترتكز هذه الليبرالية الجديدة على ركنين: أولهما تحرير التجارة الدولية وهو مرتبط بإقامة منظمة التجارة العالمية، وتتركز عملية العولمة ببعدها التجاري على استكمال تحرير التجارة الدولية الذي بدأ وحقق تقدماً تطبيقياً كبيراً في المرحلة الماضية من العولمة وتحديداً في مفاوضات جولة الأوروغواي حول تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية والمواد الأولية غير الزراعية، وفي المفاوضات الجارية بشأن تحرير تجارة

الخدمات أيضاً ومواصلة الجهود لتحرير تجارة المواد الزراعية والسلع الصناعية من منشأ زراعي حيث تتنازع مصالح الدول المتطورة فيما بينها وكذلك مع الدول النامية.

ومع أنَّ اتفاقية الزراعة أزالت عدة حواجز غير جمركية تواجه التجارة في السلع الزراعية فما زالت التعرفة الجمركية الزراعية أعلى بكثير من التعرفة الجمركية الصناعية، فقد هبط متوسط التعرفة على السلع الصناعية من ٤٠ بالمئة في عام ١٩٤٥ إلى ٤ بالمئة في عام ١٩٩٥ بينما ما زال متوسط التعرفة الزراعية ٦٢ بالمئة؛ ويرى جميع من تم استفتاؤهم بخصوص هذا الكتاب أنَّ استمرار هذا التفاوت يعود إلى أن كثيراً من الدول الصناعية لجأت إلى تخفيض متوسط التعريفة بشكل يفي بالمتطلبات الفنية لاتفاقية الزراعة ولكن ذلك ينتهك روح الاتفاقية وغاياتها.

إضافة إلى ذلك لاتزال كثير من الدول الصناعية تفرض قيماً تعريفية وتعرفة تصاعدية. فبالنسبة إلى بعض الصادرات الزراعية التي تهم الدول النامية (السكر والأرز ومنتجات الألبان) تحتفظ أغلبية القوى الاقتصادية بتعرفة جمركية تتراوح بين ٣٥٠ بالمئة إلى ٩٠٠ بالمئة، وفي المقابل اضطرت عدة دول نامية إلى خفض التعرفة الجمركية التي تفرضها والتخفيف من الحواجز غير الجمركية لاستيفاء

اشتراطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في منح القروض[١].

أما البعد الثاني لعملية العولمة فيتناول تحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإطارين القانوني والاقتصادي الجاري إعدادهما بهدف تسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر الدول والمناطق والقارات بالترابط مع عولمة نظام الاستثمار وعولمة ضمان الاستثمار لدى وكالة الضمان المتبادل للاستثمارات (MEGA)؛ والسعي لفرض مشروع النمط العالمي الموحد لنظام الاستثمار. ويستدل من التقرير السنوي الأخير الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقاتها في العالم خلال العام ٢٠٠٣ بأن الخدمات تسيطر على التدفقات الخارجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا سيما العاملة منها في مجال دعم التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستهدف أسواقاً محددة كفروع الشركات

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع مؤسسة هاينريكHE INR ICH BOLL FOUNDATION وصندوق الإخوة روكفولر وصندوق والس العالمي ç WALLACE GLOBAL FUND المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، "جعل التجارة العالمية في خدمة الناس" نيويورك ٢٠٠٣، الطبعة العربية، الزراعة ص (٩) التطبيقات الجمركية للوصول إلى السوق.

التجارية والمالية وأنشطة الأعمال التجارية التي تدعم التجارة العالمية؛ وتقدم الخدمات للمهاجرين من موطنهم. نما حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات كافة وكل الصناعات تقريباً حتى بات يشمل قطاعات الزراعة والصيد والتشجير وصيد الأسماك أيضاً.

تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات تقليدياً في الخدمات المالية والتجارية. عكس هذا التركز توسعاً دولياً مبكراً للشركات التجارية والمصارف التي تتجاوز الحدود الوطنية لتتبع زبائنها في الخارج. ويمثل هذا التوسع البعد المصرفي والمالي للعولمة الراهنة.

ومع استمرار هذه الاتجاهات في قطاع الخدمات، إلا أن صناعاتها ليست بالقدر نفسه من الديناميكية التي تنمو بها صناعة خدمات توليد الطاقة وتوزيعها (التي شهدت زيادة تقدر بـ ١٣ مرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠١)؛ وصناعة الاتصالات (بما في ذلك التخزين والنقل التي شهدت زيادة تقدر بـ ١٥ مرة تقريباً) وأنشطة الأعمال التجارية (التي ازدادت تسع مرات).

تشتمل قطاعات الخدمات الفرعية الديناميكية الأخرى على الخدمات الصحية (بما في ذلك الخدمات الاجتماعية) والتعليم، ومع أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في

هذين القطاعين ما يزال صغيراً إلا أنها ازدادت بمقدار ١٥ مرة وخمس مرات على التوالي خلال المدة ذاتها. نتيجة لذلك، انخفضت حصة القطاعين الرئيسيين التقليديين (قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية وقطاع التعليم) من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في قطاع الخدمات من ٦٥ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ٥٤ بالمئة عام ٢٠٠١، بينما ارتفعت حصة الخدمات في القطاعات الفرعية الجديدة من ١٧ بالمئة إلى ٤٤ بالمئة.

تدل هذه الأرقام على تراجع الحصة النسبية لخدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وهذا التراجع يلاحظ على الصعيد العالمي في البلدان الصناعية المتطورة بداية؛ والبلدان النامية حالياً ولاحقاً. أما تزايد الاستثمارات في الفروع الجديدة من الخدمات فكان في توليد الطاقة وتوزيعها من جانب وفي الاتصالات من جانب آخر.

٢. الليبرالية الاقتصادية المنقوصة والعمالة المقيدة في نظام العولمة الجديدة

مثلما أنَّ للدين الإسلامي أركاناً خمسة يقوم عليها، اعتبرت الليبرالية كمدرسة أن لها أركاناً ثلاثة تقوم عليها

ألا وهي: حرية التجارة أي حركة السلع عبر الدول، وحرية رؤوس الأموال والاستثمارات في الحركة عبر الدول، وحرية الأشخاص والأفراد في السفر والانتقال بين البلدان. لكن تغيراً جديداً طرأ على هذه الأركان الليبرالية بحكم التجديد التكنولوجي وارتقاء الاقتصاد العالمي إلى أنماط ومستويات تكنولوجية تغني بإنتاجيتها العالية ومردودها الكبير عن التركيز - كما كان الأمر في الماضي - على قوة العمل. وهكذا فإن تطور أنماط الإنتاج السلعي والخدمي على السواء لم يعد مرهوناً بحركة العمالة كما كان الأمر حتى عهد قريب؛ وباستقدام أرخصها كلفة وأقلها أجراً من البلدان النامية. وإنما أصبح تناقل التكنولوجيا والتسابق في تجديدها واستخدام أحدثها هي العوامل الحاسمة في توسيع الإنتاج وتدويله وعولمته بالتلازم مع تجديده وتطويره. لكن التنافس العالمي في نظام العولمة الراهنة يستلزم توفيراً في قوة العمل خاصة عندما تشكل عاملاً مهماً من عوامل الكلفة الإنتاجية؛ ولذلك تلجأ الدول المتطورة وشركاتها الكبرى المجددة في التكنولوجيا والإنتاج والخدمات إلى استقدام قوة العمل المتدربة والكفاءات المهنية العالية والواعدة من بلدان نامية أو حديثة التصنيع أو صاعدة (كالهند)؛ وذلك في إطار سياسات انتقائية ونوعية لاستيراد أنماط محددة مطلوبة من الكفاءات.

لكن دعاة العولمة الجديدة: التحريرِ الاقتصادي وتحريرِ التجارة لا يجدون حرجاً في اعتماد نموذج منقوص من الحرية الاقتصادية على الصعيد العالمي؛ حيث تطلق هذه الحرية للتجارة والتبادل في السلع والخدمات ولحركة رؤوس الأموال والاستثمارات. لكنها تقيد حركة العمالة إقليمياً وعالمياً وتضيقها وتحصرها في أطر ذرائعية؛ وتدعو في الوقت نفسه أنظمة العمل وتشريعاته إلى توحيد الأجور على الصعيد العالمي في الدول المتطورة والدول النامية على سواء. إن توحيد التشريعات العمالية (كتوحيد أنظمة الاستثمار) في الدول المختلفة وفي الشمال وفي الجنوب باتجاه عولمتها يهدد فرص العمل المتاحة للعمال والعاملات الراشدين منهم والأطفال؛ مما يلحق الضرر بهم وبالاقتصاد المحلي في البلدان النامية رغم أنه قد يخدم المصالح العمالية في أكثر الاقتصادات تطوراً من خلال ردع المنافسة لإنتاجهم من الدول النامية والصاعدة. ومما يعزز اتجاهات التقييد على حركة العمالة على الصعيد الدولي ويحصرها في قطاعات التقانات الجديدة العالية اندماجُ الشركات في الدول المتطورة وتعولم الشركات متعددة الجنسية؛ أي ارتقاؤها وتحولها إلى شركات معولمة تتجاوز ببنيتها وإدارتها الأطر القطرية والإقليمية.

إن توسيع السلطة القانونية والاقتصادية للمؤسسات فوق القومية بإضافة منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والنظام النمطي العالمي تعكس توسع العولمة وتعمقها في الوقت نفسه؛ وهي تؤدي بالضرورة إلى مزيد من الانتقاص من السيادة الوطنية والتقليص الخطير لدور الدول الوطنية، وإلى التراجع الشديد في دور الحكومات ولا سيما في الميادين التكنولوجية والاقتصادية.

نظراً لضعف الدول الوطنية المنفردة مقارنة بجبروت المصارف والمؤسات المالية العالمية والمعولمة وهيمنة منظمة التجارة العالمية على التبادل التجاري بين الدول فإن التفكير والعمل يتجهان بقوة متزايدة وفي القارّات المختلفة ودول الجنوب كما في دول الشمال إلى الاهتمام الجاد بالتكتل الاقتصادي الإقليمي.

نتيجة لهذه التوجهات تبرز الحاجة إلى إقامة أولويات مناسبة في إطار التوفيق الضروري بين هذه الاتجاهات نحو التكتل الإنمائي الإقليمي؛ ووضع القوانين العامة الموضوعية لسيرورة العولمة؛ وابتكار نظم إقليمية سياسية واقتصادية تجارية وإنمائية تتعدد في المناطق والأقاليم المختلفة من العالم؛ وتترسخ بالتأكيد على التكامل الإنمائي بين الدولِ

المنتمية لكل من هذه النظم الإقليمية، بما يعزز قدرتها وقدرة دولها الأعضاء مع تقدم عملية العولمة.

لكن النجاح في تحقيق التكامل الإنمائي في إطار الاقتصاد الإقليمي الواحد يبقى مرهوناً بإعطاء الأولوية الاستراتيجية للنمو المشترك في إطار التكتل الإقليمي على الاستجابة المنفردة المباشرة لمقتضيات الاقتصاد العالمي والاندماج فيه؛ حتى يتعزز الاعتماد المتبادل والجماعي والاستقلال النسبي للتكتل الاقتصادي الإقليمي، ويتحقق من خلاله التأقلم بكفاءة مع الاقتصاد العالمي والرد بإيجابية فعالة على تحديات العولمة.

تضاف إلى أركان العولمة المذكورة المنظمات الأهلية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. ولا بد من الملاحظة هنا أن دول السوق المتطورة وهيئاتها الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة تنهج سياسات ثابتة لإقامة هذه المؤسسات أو التشجيع على إقامتها - فضلاً عن دعمها المباشر- تضاف إلى سياسات ثابتة تؤدي إلى تقليص سيادة الحكومات ونفوذها.

بل إن ما يميز السياسات التي تنتهجها حكومات دول السوق المتطورة وهيئاتها الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة هو تجاهل الأحزاب السياسية الوطنية المحلية المستقلة

والنقابات الديمقراطية ومنظمات الطلاب والشباب والنساء والعمال القائمة؛ سواء المستقلة منها أو المرتبطة بأحزاب سياسية غير حاكمة، وذلك بدلاً من الإقرار بأهميتها وبدورها، ودعمها من ثمَّ، والتعاون الفعال معها، وذلك مع أن هذه التنظيمات الوطنية القائمة تمثل جماهير واسعة وتلتصق بأرضها الوطنية وتدرك أهمية تراثها وتقاليدها الوطنية. وقد لايكون مبالغة القول إن المصالح الغربية والمنظمات الدولية الخاضعة للحكومات الغربية تكاد تعتبر أن معارضة حزب أو نقابة أو جمعية لحكومة وطنية لاتلبي مبادئ المجتمع المدني والمنظمات الأهلية ودعاة التنمية المستدامة.... إلخ شرط ودافع لدعمه أو دعم أيٍّ منهما، وأن تأييد ذلك الحزب أو تلك النقابة أو الجمعية لتلك الحكومة شرط كاف للإحجام عن تأييده أو تأييدها، ودافع للاستهانة به أو بهما.

إن المسألة الفكرية المركزية في الحوار الصعب والمناظرة الجدلية الجاريين بين المبشرين بالعولمة والمدافعين عن السيادة الوطنية والخصوصية الوطنية تتحدد بمسعى الغرب ودوله والأمم المتحدة ووكالاتها إلى فرض نموذج نمطي موحد على العالم كله؛ على اختلاف دوله ومجتمعاته ومراحل تطوره وخصوصيات تراثه وثقافاته.

٣. تطور اللامساواة الاقتصادية في نظام العولمة الحالية

لئن كانت مسألة اللامساواة تثار باعتبارها أساساً ومدخلاً لنقد العولمة الرأسمالية، فإن هناك أسباباً للشك بالمسألة بحيث تصبح الإجابة على السؤال التالي مفيدة وشائقة: هل الادعاء الشائع بأن الرأسمالية تصنع اللامساواة من خلال سوقها وأن الرأسمالية المعولمة تنشر هذه اللامساواة على الصعيد العالمي هو ادعاء صحيح فعلاً؟

تدل الوقائع على أن نظام العولمة الراهنة يؤدي بفعل السوق وآلياتها إلى تعميق التفاوت في الدخول على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، ووفقاً لإحصاءات البنك الدولي فإن معدل الدخل لمليارونصف المليار من الناس يقل عن دولار أميركي واحد في اليوم، كما أن مداخيل خمسين مليون شخص لايمثلون إلا واحداً بالمئة من سكان العالم تعادل مداخيل مليارين و٧٠٠ مليون نسمة هم أشد هؤلاء فقراً.

يبين التقرير الصادر عن البنك الدولي انخفاض العدد المطلق للسكان الذين يعيشون على أقلَّ من دولار يومياً في جميع البلدان النامية من ١,٥ بليون عام ١٩٨١ إلى١,١ بليون عام ٢٠٠١، مع تحقيق معظم التقدم خلال الثمانينيات، وفي المدة بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠١، تباطأ إلى حد التراجع عدد

الفقراء فقراً مدقعاً على مستوى العالم، حيث انخفض العدد بنحو١٢٠ مليون نسمة - من ١,٢ مليار إلى ١,١ مليار نسمة - في حين انخفضت نسبة الفقراء من ٢٨ بالمئة إلى ٢١ بالمئة من إجمالي السكان.

ارتفع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في جميع البلدان النامية بنسبة ٣٠ بالمئة في المدة بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠١. وتضاعف ثلاث مرات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في شرق آسية، بفعل نمو بلغ معدله ٦,٤ بالمئة سنوياً. كذلك انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من ٥٨ بالمئة إلى ١٦ بالمئة، ووصل العدد المطلق لمن خرجوا من دائرة الفقر المدقع منذ عام ١٩٨١ إلى أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة.

والواقع أن مجموعة من البلاد النامية تتسبب بحصة كبيرة من مجموع الناس الفقراء في العالم؛ أولها الصين؛ وتتلوها الآن الهند؛ راحت تنمو بشكل سريع، بحيث يزداد معدل الدخل فيهما بسرعة تفوق معدل النمو في الدخل في اقتصاديات الدول الأخرى.

كانت إعادة توزيع الدخول وما زالت وسيلة الدولة للحد من اشتداد اللامساواة الاقتصادية في دول السوق، ولكن نظام السوق في إطار العولمة الراهنة يتصف باشتداد التنافس

تحت تأثير عاملين حاسمين وهما: التجديد التكنولوجي المتسارع أولاً وتحرير التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال ثانياً، مما يحول دون تقليص التفاوت في الدخول؛ بل يؤدي إلى اشتداده أيضاً.

الحق أن اللامساواة هي ابنة السوق فحيثما تقوم السوق وتعمل تبرز اللامساواة وتشتد (بالقيمة المطلقة أو النسبية). هذه خاصة ملازمة لاقتصادات السوق في مختلف مراحل الرأسمالية، وعندما تتدول الرأسمالية بتدول سوقها أي بتحولها إلى سوق دولية تتحول اللامساواة بدورها إلى لامساواة مزدوجة محلية ودولية. هذا ما يميز المراحل المتعددة للرأسمالية الإمبريالية منذ تشكلها في أواخر القرن التاسع عشر ومع تطورها في القرن العشرين.

لكن تزايد اللامساواة في نظام السوق الرأسمالية اتخذ حجماً ووتيرة زمنية جديدين؛ بدءاً من انطلاق الثورة العلمية والتكنولوجية. حيث أصبحا أكبر وأسرع مما كانا عليه في المراحل التي سبقت هذه الثورة. ليس بوسعنا أن نورد معدلات التفاوت في الدخول قبلها لمقارنتها بمعدلات التفاوت الجديدة في ظلها، لكننا نستطيع أن نسند هذه المقولة بحجة منطقية وهي أن الأرباح الرأسمالية تزيد بشدة إن لم تتضاعف؛ وذلك بفضل ما تتيح التكنولوجيات الرفيعة

والعالية (Technologies High) من رفع ملحوظ للإنتاجية وإنتاجية العمل مقارنة بما كانت التكنولوجيات السابقة تتيح من رفع أقل لكل من هذه وتلك. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن التنافس يشتد لا في القطاعات الاقتصادية المعتمدة على التقانات الشائعة والمألوفة (Conventional Technologies) فحسب؛ وإنما وبشكل أشد في القطاعات الاقتصادية المعتمدة على التقانات العالية وهي قطاعات "الاقتصاد الجديد"، مما يؤدي إلى مزيد من الضغط على الأجور والمزايا المرتبطة بها وتقليص الخدمات الاجتماعية لدى العمال والعاملين إجمالاً من جهة؛ ومزيد من الاندماجات والتمركز والربح لدى الشركات من جهة أخرى.

يظهر التقرير انخفاض العدد المطلق للسكان في البلدان النامية الذين يقل معدل دخلهم اليومي عن دولار أمريكي واحد من ١,٥ مليار عام ١٩٨١ إلى١,١ مليار عام ٢٠٠١، علماً بأن معظم هذا التقدم قد تحقق خلال الثمانينيات أي النصف الأول من المدة. لكن تناقص عدد الفقراء فقراً مدقعاً تباطأ في المدة بين ١٩٩٠-٢٠٠١، إلى حد التراجع على المستوى العالمي، حيث انخفض العدد بنحو١٢٠ مليون نسمة - من ١,٢ مليار إلى ١,١ مليار نسمة - في حين انخفضت نسبة الفقراء من ٢٨ بالمئة إلى ٢١ بالمئة من

إجمالي السكان. إن التباطؤ الملحوظ في التسعينيات في تراجع الفقر المدقع وانحساره في البلدان النامية مقارنة بتراجعه وانحساره في الثمانينيات يتواقت زمنياً مع دخول العالم مرحلة العولمة الجديدة وتوحيده في سوق شاملة لاينازعها منازع، الأمر الذي يدل على أن فعل السوق في نظام العولمة الجديدة يدفع إلى انتشار الفقر المدقع أو التفاوت المطلق في الدخول بأكثر مما كان يدفع فعل السوق في نظام العولمة المنقوصة؛ أي نظام التدويل الرأسمالي في حقبة الحرب الباردة.

كذلك يتبين تفاقم اللامساواة في نظام العولمة الحالية والقائمة على السوق من نتائج التطور الجاري في هذا النظام؛ حيث تبين من إحصاءات نشرت مؤخراً عن تطور الدخول في ألمانية بأن الفجوة بين أدنى الدخول وأعلاها في ألمانية قد تضاعفت من ثلاثين مرة في بداية العولمة الراهنة (أي قبل عشر سنوات) إلى سبعين مرة في الوقت الحاضر.

إن التوقعات التي يوردها البنك الدولي بخفض عدد الفقراء ومن ثمَّ تقلص الفجوة بين الدخول في مجتمع العولمة الجديدة لاتنفي قانون التفاوت في الدخول (أي تفاوت التطور في الأرباح والأجور) عبر السنين بين الفقراء والأغنياء.

لكن بينما تؤكد القوى المناهضة للعولمة في أدبياتها تزايد الفجوة وتفاقم التفاوت بين الدخول في نظام العولمة الراهنة، فإن أوساطاً أخرى مرتبطة بالبنك الدولي وجهات أخرى تؤكد بالمقابل أن الفجوة تضيق والتفاوت يتقلص بين الدخول في نظام العولمة الحالية. ونحن نرى أن الواقع يتجاوز الاختلاف بين رأي الأوساط الأولى ورأي الأوساط الأخيرة، ونوضح رأينا بملاحظتين: أولاهما أن نظام السوق قبل تعولمها وبعده يؤدي إلى تفاوت الدخول وهذه سمة أساسية من سمات هذا النظام أو شكل متميز من أشكال قصوره وآليات تشوهه. أما الثانية فهي أن تأثير السوق على الدخول وتفاوتها يتباين بتأثير السياسات التي تضعها الدولة وتتدخل بها في السوق لتعديل آلياته وتصحيح تشوهاته بهذا القدر أو ذلك من النجاح. يصح هذا على دور الدولة في نظام العولمة الراهنة القائمة على السوق مثلما يصح على أدوارها في النظم الرأسمالية السابقة والمعتمدة على السوق سواءً قبل العولمة أو في مراحلها الماضية.

عندما تضيق الفجوة بين الدخول فإنها تضيق حقاً بشكل نسبي؛ لأن ديناميكية النمو الاقتصادي القائم على السوق تشكل هروباً بهذه الفجوة إلى الأمام محدثة تغييراً في قيمتها النسبية؛ مؤكدة تجددها وتواصلها في الوقت نفسه، ويجري

هذا بتأثير التدخل الذي تمارسه الدولة لضبط السوق والحد من تشوهاتها. أما عندما تتسع الفجوة فإن ديناميكية النمو القائم على السوق تدفع إلى الاستثمار في أكثر الدول والاقتصادات والأسواق تطوراً ورخاءً واستهلاكاً؛ وتبعده عن أكثر الدول والاقتصادات والأسواق تخلفاً وفقراً وركوداً، كما أن هذه الديناميكية تجزي الاستثمارات الرأسمالية أحسن الجزاء، وتعفيها من الضرائب وتشجعها على الازدهار، وتركز العبء الضريبي على الفقراء وذوي الدخل المحدود، منتجين كانوا أم مستهلكين، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد التفاوت في الدخول.

في هذا المنظور تتضح توقعات البنك الدولي بشأن تقلص الفجوة في الدخول كما وردت أعلاه باعتبارها حصيلة سياسات أعدت خصيصاً لترشيد آلية السوق وتطويق آثارها الاجتماعية الضارة. نجد فعلاً أن توقعات البنك تعكس الأهداف المطلوبة والمرسومة في إطار سياسات وضعها قادة العولمة الاقتصاديون والسياسيون والاجتماعيون بهدف احتواء الفقر والحيلولة دون توسعه وتفاقمه، وبغية تجنب الانفجارات الاجتماعية والسياسية ونمو النزعات الأصولية والإرهابية بما يساعدهم على حسن التحكم في النظام العالمي وتأمين سلامته واستقراره.

في هذا الإطار يرى البنك الدولي أنه ما زالت هناك إمكانية لتحقيق الهدف المعتمد دولياً بخفض عدد الفقراء في العالم بمقدار النصف بحلول العام ٢٠١٥ بشرط أن تقوم البلدان الفقيرة بتحسين سياساتها ونظم إداراتها العامة، وتقوم البلدان الغنية من جانبها بزيادة قدرات البلدان النامية على الوصول إلى أسواقها، وتزيد من المعونات الأجنبية الموجهة للتنمية (والواقع أن البلدان الغنية خفضت خلال العقد الماضي من السنين الحواجز التي كانت تضعها أمام صادرات البلدان الفقيرة) لكن في الوقت نفسه مالت معونات التنمية الغربية إلى الجمود منذ سنوات، وأصبحت مقترنة بشروط قاسية وخاضعة لأولويات مفروضة من الدول المانحة، كما أن الدول الصناعية المتطورة تعارض وتؤخر تخفيف الحواجز التجارية أمام صادرات البلدان النامية كما يتضح في مفاوضات التجارة الزراعية الدولية.

أما في البلدان الفقيرة فإن قلة القلة من أصحاب الامتيازات تستعمل وسائل الاتصال الكونية أي الحاسوب؛ ووسائط النقل السريع المنتشرة في أرجاء المعمورة وسيلة تبلغ بها النخبة العالمية المتميزة وتشاركها أماكن نشاطها وأنماط استهلاكها[1].

(١) "١,٢ مليار شخص يعيشون بأقل من دولار في اليوم، مداخيل =

قال مشاركون في المؤتمر الدولي لغرفة التجارة الدولية إن الفوارق بين الشعوب الغنية والفقيرة زادت بشكل كبير في العقدين الأخيرين نتيجة عدم تكافؤ التجارة الدولية واستمرار سيطرة الدول الصناعية على القرارات الدولية؛ وجاء في المؤتمر أنَّ الدخل الفردي في الدول الغنية أصبح يمثل ٧٤ مرة نظيره في الدول النامية؛ ولم تكن النسبة تتعدى ٣٠ مرة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

فضلاً عن ذلك اعتبر الخبراء أن مستويات الفقر تراجعت في الدول التي حققت مستويات نمو مرتفعة مثل الصين والهند اللتين تمثلان ٣٨ بالمئة من إجمالي سكان العالم، كما تراجع عدد السكان الذين يعيشون بنحو دولار واحد في اليوم إلى ١٣ بالمئة من سكان العالم عام ٢٠٠٠ في مقابل ٣٠ بالمئة ١٩٨٧. وفي آسية تمكن ٦٥٠ مليون شخص من تجاوز عتبة الفقر في ثلاثين عاماً حتى عام ٢٠٠٠، لكن أعداد الفقراء ارتفعت في مناطق أخرى عبر العالم خصوصاً في إفريقية حيث يعيش ٤٠ بالمئة من السكان بأقل من دولار في اليوم؛ ويعيش حوالي ١٩ بالمئة من سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقية على عتبة الفقر.

= ١٪ من سكان العالم تعادل مداخيل مليارين و٧٠٠ مليون نسمة". مجلة الإعمار والاقتصاد، العدد ٩٧، بيروت، ١٦-٣٠ نيسان/ أبريل، ٢٠٠٤، صفحة (٨).

واعتبرت الحروب والنزاعات وسوء الحكم وعدم كفاية الإصلاحات الاقتصادية والاشتراعية من الأسباب المباشرة للفقر وتردي الأوضاع التي طالت دولاً عربية غنية منها العراق، وكان تدني مستويات المعيشة في بعض الدول النامية وتقلص فرص العمل من الأسباب المباشرة لزيادة حركة هجرة الشباب إلى الدول الصناعية في الشمال؛ طلباً لظروف معيشية أفضل؛ وهو واقع مرشح للاستمرار على مدى سنوات طويلة[١].

طغيان السوق في نظام العولمة الراهنة

من السوق انبثق نظام الرأسمالية وبالسوق يعمل هذا النظام ويزدهر؛ لذلك احتل السوق موقعاً متميزاً في الرأسمالية على اختلاف مراحلها. بل إن تطور السوق وتغير خصائصه قد حددا تاريخياً تطور النظام الرأسمالي، كما سادت قيم الادخار والتوفير والاستثمار والمنافسة والربح؛ وأصبحت الحلم والهاجس لدى رجال الأعمال خاصة والمجتمع عامة. وباختصار؛ فقد كانت السوق وتبقى ظاهرة مادية وقيمية رفيعة الشأن في رأس القيم الرأسمالية.

---

(١) الحروب والنزاعات وسوء الفهم من الأسباب المباشرة للفقر، صحيفة الحياة، العدد ١٥٠٤٨، الأربعاء ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

لكن السوق حظيت وتحظى بموقع مركزي في نظام العولمة الجديدة؛ يفوق وبما لايقاس حظوتها في المراحل السابقة من الرأسمالية؛ فهي؛ أي السوق؛ قلب هذا النظام الجديد وعقله معاً، وعليها تتمحور ولها تخضع لا الأنشطة الاقتصادية فحسب وإنما التعليم والصحة والثقافة والفنون والفكر والوجدان؛ إلى جانب الإنتاج والخدمات والاقتصاد أيضاً. وحقاً إن السوق تهيمن من حيث غائيتها وقيمها على نظام العولمة الجديدة؛ إذ يتم تقديس قيم السوق قيمةً فلسفية تخضع الحياة الأسرية لها. ويخضع التنظيم الاجتماعي كما تخضع العلاقات الاجتماعية والممارسات والقيم الاجتماعية لمنطق السوق ومتطلبات عملها وحاجات توسعها وتطورها. بل إن المنافسة والمضاربة - في نظام العولمة الجديدة المبنية على نظام السوق - تستبدلان بالقيم الإنسانية الموروثة من مجتمعات الإقطاع والرأسمالية الصاعدة التهافتَ على الربح إلى حد المقامرة وتحويل السوق إلى قدس الأقداس يعبدها الناس وتتمحور حولها القيم والتربية والثقافة.

هل يقبل الناس، لو يتم استفتاؤهم في الأمر، أن يخضع المجتمع بأسره وتخضع الحياة كلها الاجتماعية منها والثقافية ومثلها الروحية لمنطق السوق وقيمها؛ بحيث تحدد متطلباتها

وغائيتها الربحية قيم العمل والإنتاج وقيم الاستهلاك وأشكال الثقافة والرياضة والتسلية والعلاقات بين الزوجين أو بين الأبوين والأبناء؟ أم تخضع السوق للمجتمع وتوضع في خدمته وخدمة الناس فتكون بل لا تكون إلا حيزاً اقتصادياً متميزاً للإنتاج والإنماء وتوليد الخدمات؟

يسعى كرادلة العولمة لتوسيع السوق وإخضاع العالم كله بقارّاته وأممه وشعوبه وأقوامه لمنطقها ومثلها وقيمها. يفعل هؤلاء الكرادلة هذا بدءاً من القائمين منهم على رأس اللجنة الثلاثية؛ إلى أصحاب محفل دافوس الاقتصادي؛ إلى أباطرة الصناعة والمال؛ إلى قادة الجيوش ورؤساء الأجهزة الاستخبارية؛ إلى ممولي الأندية الرياضية وصناع الأبطال الرياضيين من المحترفين؛ إلى نجوم الفن الاستعراضي. إنهم يسخرون الفئات المختلفة من العاملين والشباب والنساء والفلاحين والمستهلكين لغايات الربح الرأسمالي ومتطلبات التوسع في الأسواق.

٤. نقائص نظام السوق كما تنعكس في نظام العولمة الراهنة

أولاً: هدر الموارد على المستوى الكلي وترشيد استخدامها على المستوى الجزئي

يلاحظ من تحليل المؤشرات الاقتصادية الأساسية لنظام العولمة الجديدة خلال المدة الماضية أنها تقوم على مفارقة صارخة وعلاقة متناقضة بين كفاءة عالية في استخدام الموارد المختلفة وترشيدها على صعيد الاقتصاد الجزئي (at Micro-economic level) وهدر اقتصادي كبير للموارد البشرية منها والأخرى الطبيعية على صعيد الاقتصاد الكلي (At Macro-economic level). وهكذا نلاحظ ظاهرة الاحتباس الحراري في العالم ورفض معظم القوى العظمى مع ذلك التوقيع على اتفاقية كيوتو والالتزامَ بتجميد التلويث البيئي؛ ولا سيما في الولايات المتحدة التي تحوز على قصب السبق في تلويث البيئة ورفض الانضباط بأنظمة البيئة، وتلويث البئية في ولاية ألاسكا، واستمرار الولايات المتحدة المشاركة في استنزافِ أسماك التونة في المحيط الباسيفيكي واستمرارها في تطوير أنظمة الدمار الشامل في الفضاء.

ثانياً: التناقض بين تضاعف إنتاجية العمل وتجميد الأجور الفعلية.

يتضح من تحليل مؤشري الأجور والإنتاجية في نظام العولمة مفارقة صارخة محددة بالعلاقة بين تطور الأجور وإنتاجية العمل من جهة؛ وتطور الأرباح ووظائف العمل من

جهة أخرى، إذ اتصف تطور الاقتصاد الأميركي وهو محرك العولمة الأول بجمود الأجور الفعلية أو ما يقرب من جمودها خلال عشرين عاماً في الربع الأخير من القرن الماضي؛ مقابل تضاعف إنتاجية العمل تضاعفاً كبيراً بفضل التجديد التكنولوجي المتسارع الخلاق.

مفارقة صارخة أولى يتميز بها الاختلال في نظام العولمة الحالية هي توسع البطالة وارتفاع معدلاتها في هذا الاقتصاد؛ مقارنة مع ما كانت عليه في المراحل السابقة من تطور الرأسمالية العالمية. مفارقة صارخة ثانية تعكس الاختلال في نظام العولمة الراهنة هي المفارقة بين جمود الأجور الفعلية واشتداد الارتفاع في الإنتاجية؛ وخصوصاً إنتاجية العمل في سياق العولمة؛ إذ ارتفعت الإنتاجية وترتفع بمعدلات لم يسبق لها مثيل (بتأثير المنافسة المحتدمة وبفضل التكنولوجيات الجديدة رفيعة الكفاءة عظيمة المردود). وهكذا نجد؛ وعلى سبيل المثال؛ أن إنتاجية العمل في الولايات المتحدة قد ارتفعت بشدة بل تضاعفت على امتداد عشرين عاماً خلت. ثم نجد مفارقة ثالثة فائقة الدلالة بين ارتقاء الإنتاجية وإنتاجية العمل والتقليص المستمر في الخدمات الاجتماعية والتراجع الفاضح عن الرعاية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي في أكثر الدول تطوراً وأعلى الاقتصادات إنتاجية (الولايات المتحدة وألمانية واليابان وغيرها).

نجد مفارقة رابعة في نظام العولمة الجديدة في نشر نظام العمل المؤقت (إلى جانب البطالة الموسعة) في الدول الصناعية المتطورة؛ بديلاً عن نظام العقود الدائمة التي كانت تمنح للعمال بعد مدة من اختبارهم (وهو النظام الذي كان مميزاً للتشغيل في نظام العولمة القائم على السوق خلال الحرب الباردة والتنافس بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي) على الرغم من ارتفاع الإنتاجية وتوسع الاستهلاك وتواصل الأرباح وتعزز المؤسسات. لقد أدى إحلال نظام التشغيل المؤقت هذا إلى مضاعفات سلبية انعكست على القدرة العملية على ممارسة حق التعليم والحصول على القروض المصرفية ولاسيما لبناء المساكن، إلى جانب مضاعفات أخرى انعكست على الأفراد من العمال والعاملات وصحتهم واستقرارهم وسعادة أسرهم وازدهار أبنائهم وضمان مستقبلهم.

كان التفاوت بين أجورالعمال وإنتاجية العمل ويبقى سمة بنيوية مميزة لنظام السوق الرأسمالي وقوة محركة له، لكن تسارع الثورة العلمية والتكنولوجية واحتدام التنافس على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، والهروب منه لتحقيق الربح؛ جعل الفجوة بين الأجور وإنتاجية العمل أوسع من أي وقت مضى؛ بل تفاقمت اتساعاً ولا سيما في الدول

الصناعية المتطورة. وبفضل إزالة الحواجز التجارية وتحرير حركة رؤوس الأموال عبر الحدود والقارّات يحتدم التنافس بين أقطاب الشمال وبين الشمال والجنوب؛ وتستخدم أرفع أنواع التكنولوجيا فاعليّة وكلفة؛ كما تستخدم أبشع أنواع التنافس في تخفيض الأجور واستغلال النساء والأطفال؛ ولا سيما في الدول الصاعدة والنامية. وتثير الحكومات والشركات الغربية وفي دول الشمال إجمالاً اتهامات ضد دول الجنوب وصناعاتها بالإغراق التجاري؛ أو تندد بالتفاوت في الأجور؛ كما تتذرع القيادات النقابية من أصحاب الياقات البيض بقوانين العمل المتعلقة بحماية الأطفال والنساء؛ من أجل الحيلولة دون نقل الصناعات المتقادمة منها والجديدة إلى الدول النامية؛ بما يضيق وإن قليلاً الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

لذلك فإن الاختلال المرتبط بالعمل وشروطه وبالأجور ودلالاتها الاقتصادية والاجتماعية يتحدد بهدر الموارد البشرية فضلاً عن مضاعفة البطالة وزيادة تأصيلها باعتبار هذه وذاك عاملين بنيويين مميزين لنظام العولمة الراهنة وقوة محركة له ومحرضة على إصلاحه وتطويره. لذلك يكون ترشيد استخدام الموارد البشرية وتقليص الفجوة (باتجاه سدها) بين الأجور وإنتاجية العمل دافعين لصياغة عولمة

جديدة وإقامتها من خلال النقد والوعي والتغيير في إطار الممارسة الديمقراطية.

كيف يمكن لهذا النظام المثقل بالتناقض والاختلال أن يتواصل إلى أن يلغي التاريخ؟ إن الأمر على العكس تماماً من ذلك، فهذا النظام ينتج نقيضه (أي القوى المناهضة له القادرة على توليد نظام جديد بديل عنه).

يتم الاندماج في الاقتصاد العالمي وفق آليتين اثنتين أو إحداهما. هاتان الآليتان هما التبادل التجاري وحركة الاستثمار ورأس المال عموماً. كان ذلك أمراً صحيحاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعلى امتداد القرن العشرين؛ وهوصحيح اليوم أيضاً في عصر العولمة الجديدة. ونظراً لتوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعظمها إلى اقتصادات الدول المتطورة وفيما بينها إلى جانب مجموعة محدودة من الدول النامية، فإن الاندماج التجاري أي الانخراط في السوق العالمية وعبر منظمة التجارة العالمية يمثل الجانب العملي من الحتمية التاريخية المشار إليها أعلاه؛ ونعني بها حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي التي تواجهها الدول المختلفة.

إن القول بأهمية التجارة الدولية ودورها في تحريض التنمية الوطنية وتغذيتها على أساس قسمة دولية للعمل تعكس موقفاً نظرياً معروفاً تمتد جذوره إلى عصر الإمبراطورية

البريطانية؛ تظهر أسوأ أشكاله التاريخية في إيجاد الأفيون الذي شنت بريطانية العظمى حينها حرباً على الصين لإلزامها بفتح سوقها العملاقة أمام تجارة المخدر المذكور. كانت حرية التجارة أو ماعرف باللغة الفرنسية بعبارة Laissez- faire وما تزال في اعتقادنا مذهب الأقوى وحجته الفضلى على الدوام. كذلك كانت الحماية التجارية سلاح الدفاع الاقتصادي المتاح للضعفاء وهم اليوم أبناء البلدان النامية.

خلال حقبة الحرب الباردة والتوازن المسلح بين الشرق والغرب تمكنت الدول النامية من تطبيق نظم حمائية كي تحمي صناعاتها وزراعتها ومنتجاتها وخدماتها من المنافسة الضارية؛ وكي تطور إنتاجها وتبني قدراتها الاقتصادية وتلبي حاجاتها الإنمائية والاجتماعية. بالرغم من السلطة والصلاحيات التي منحت للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) فإن نظام التجارة العالمية ظل محكوماً بثنائية التجارة الحرة والحماية التجارية بنسب تتفاوت كثيراً بحسب البلدان، مما شكل عائقاً أمام تدويل الصناعة والتجارة واكتمال البنية المندمجة رأسياً (المتكاملة) والمنتشرة أفقياً لدى الشركات المتعددة الجنسية.

ردت الحكومات والمؤسسات الدولية على هذه النظم والسياسات الحمائية بحملات إعلامية ودعائية ودورات

تعليمية وتدريبية ومقترحات إصلاحية، وكانت حكومة الولايات المتحدة ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية قد لجأت في الخمسينيات في عدد من البلدان؛ وخاصة في إيران؛ إلى أساليب العنف والتعذيب والتدخل المباشر؛ إذ نظمت انقلاباً عسكرياً على رئيس وزراء إيران الشرعي وبطل محاولة التأميم النفطي الدكتور محمد مصدق.

كذلك لجأت الحكومة الأمريكية ووكالة مخابراتها المركزية في بداية السبعينيات إلى تنظيم انقلاب دموي في التشيلي ضد حكومة رئيسها الاشتراكي المنتخب سلفادور الليندي؛ إذ قامت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA بقلب نظام الحكم وإزاحته بالقوة. لقد فعلت ذلك حتى تزيح العائق الذي اعترض الشركات الكبرى الأمريكية في سعيها لجني منافع ضخمة بدت محجوبة عنها؛ وأثار غضبها حرمانُها منها؛ فكان أن دُمِّرَ نظام الحماية الاقتصادية الوطني؛ وأطلقت حرية التجارة والاقتصاد بديلاً عنه وسط حماية مسلحة بالحراب الأمريكية.

ثالثاً: التسريح الواسع للعمال لدى التمركز والاندماج بين الشركات في ظل الأرباح الكبيرة

إضافة إلى ما تقدم نلاحظ مفارقة صارخة أخرى من مفارقات الاختلال الذي يتميز به نظام العولمة الحالية

ألا وهي التسريح الواسع لعشرات الألوف من العمال لدى اندماج الشركاتِ الاحتكارية الدولية المتعددة الجنسية؛ لا المتأزمة أو الخاسرة منها؛ وإنما المثقلة بالأرباح.

يتضح من تحليل الاندماجات الكبرى التي تمت في فروع الاقتصاد الجديد وفروع الصناعة الحالية على السواء مفارقة بين ارتفاع الأرباح لدى الشركات المندمجة وتسريح عشرات الألوف من عمالها، (كما حصل لدى اندماج شركتي Mobile Oil + Exxon). وهذا التسريح ذو صفة نهائية؛ خلافاً لتسريح العمال في الرأسمالية التقليدية بفعل وقوع الشركات في خسائر كبيرة في مراحل الانكماش الاقتصادي أو الأزمات؛ ثم إعادة تشغيلهم أو تشغيل معظمهم لدى تحسن المناخ الاقتصادي.

وذلك تحديداً في قطاع العمل والعمال بشكل خاص؛ إذ يتكرر تبديد الموارد البشرية والقصور في استخدامها على المستوى الاقتصادي الكلي الوطني منه والإقليمي والعالمي (Macro-National, Regional and Global Level)، في الوقت الذي يتم استخدامها استخداماً مركزاً وفعالاً من منظور أرباب الأعمال على المستوى الجزئي أي على مستوى المنشأة الاقتصادية الواحدة حيث توضع التشريعات والقوانين لتلغي معظم الضرائب الجمركية والرسوم؛

وتخفضها إلى أدنى مستوى؛ في الوقت الذي تمنح الإعفاءات الضريبية على الاستثمار لمدد طويلة؛ بل وتجدد بمناسبة التوسع في الطاقة الإنتاجية أو تحسين التوزع الجغرافي للاستثمار؛ أو زيادة فرص التصدير، والغايةُ المتوخاة من مِنَحِ إلغاء الضرائب الجمركي أو إلغاء جلّها والإعفاء من ضرائب الدخل أو معظمها هي تأمين الأرباح والتشجيع على مضاعفة الإنتاج والتمركز والاندماج بين الشركات.

لكن نجد ظاهرة معاكسة في مستوى الاقتصاد الكلي حيث تؤدي سياسات المؤسسات إلى تخفيض عوائد الدولة ودخولها؛ ومن ثمَّ إلى تقليص الموارد الضرورية لتمويل الإنفاق العام على التعليم والتأهيل؛ وتحقيق التعليم الإلزامي أو الشامل. كذلك تؤدي السياسات المطبقة على المنشآت الاقتصادية والإنتاجية إلى سباق محموم من أجل التجديد التكنولوجي بوتائر مفرطة السرعة؛ وتكاليف اقتصادية واجتماعية عالية، مما يؤدي إلى اشتداد المنافسة وعجز كثير من المؤسسات عن تحمل تكاليف الإنتاج المنخفضة وإفلاسها؛ أو تسريحها دفعاتٍ متلاحقةً بألوف مؤلفة من عمالها.

الحق أن مفارقة صارخة يتميز بها الاختلال في نظام العولمة الحالية ألا وهي توسع البطالة وارتفاع معدلاتها في

الاقتصاد قيد العولمة، مقارنة مع ما كانت عليه البطالة في المراحل السابقة من تطور الرأسمالية العالمية. ومما يثير العجب والاستنكار أن تسريح العمال يتم في الوقت الذي ترتفع فيه الإنتاجية؛ وخصوصاً إنتاجية العمل بمعدلات لم يسبق لها مثيل؛ وذلك بفضل التكنولوجيات الجديدة رفيعة الكفاءة عظيمة المردود.

كذلك يتم نقل الصناعات التحويلية كالنسيج والحديد والصلب والأسمدة والتكرير النفطي وغيرها من البلدان الصناعية المتطورة مرتفعة الأجور إلى بلدان أخرى؛ إذ يتم فيها تشغيل العمال بأجور بخسة؛ كما يتم تشغيل النساء والأطفال، الأمر الذي يعني خَفْضَ الأجور مع ارتفاع الأرباح.

٥. تراجع دولة الرفاه الاجتماعي في دول الشمال والجنوب بفعل العولمة

يؤدي نظام العولمة إلى ردة تجري أمام أعيننا في العالم من أدناه إلى أقصاه، وتستهدف هذه الردة خدمات التعليم والصحة والسكن ونظام الرعاية الاجتماعية. إذ تم التخلي بقدر كبير عن جزء واسع من هذه الخدمات؛ وفقد نظام التعليم ونظام الصحة طابعهما الديمقراطي (الشامل اجتماعياً) والمجاني؛ كذلك يتم تقليص الموازنة المتعلقة بالتعليم

والموازنة الخاصة بالصحة؛ إذ تطرح في معظم الدول استراتيجية الصحة الأساسية (غير التخصصية وغير الجراحية بديلاً عن التأمين الصحي الشامل الذي كان معمولاً به)، ولم تعد الجامعات قادرة على استيعاب الناجحين في الشهادة الثانوية كما يتضح من مثال سورية خلال السنوات الأخيرة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)، ويتراجع بناء المساكن التعاونية بفعل شدها إلى اقتصاد السوق وتغلغل هذا الاقتصاد في قطاع السكن التعاوني. هذا نقدٌ للعولمة السياسية ووضع ثغرات واضحة على غرار العولمة الاقتصادية بالرغم من تزايد الحاجة الموضوعية إليها بفعل التزايد السكاني وتدهور الدخول لدى الطبقات الوسطى.

لكن نقد العولمة لايقتصر على جانبها الاقتصادي لأنها ليست نظاماً اقتصادياً قائماً على السوق فحسب؛ وإنما هي أيضاً نظام سياسي واستراتيجي وعسكري، وبالضبط فإن هذا النظام السياسي الاستراتيجي العسكري نظام أحادي القطب؛ يقوم على هيمنة قوة عظمى شديدة التفوق عسكرياً وتجسسياً وقمعياً؛ وهذه القوة العظمى هي كما يعرف الجميع الولايات المتحدة الأمريكية.

رأينا كيف أن نظام العولمة الجديدة نظام مختل في جوهره (سماه بعض الباحثين إمبراطورية الفوضى)؛ ويرتبط

اختلاله باختلال السوق التي يؤسس عليها؛ كما أنه يتطور من خلال اختلاله واختلال سوقه أيضاً. إن مقاربة العولمة الراهنة مقاربة ديناميكية مفتوحة أي موجهة نحو المستقبل تجعلنا ندرك هذا النظام بوصفه نظاماً تناقضياً وديناميكياً معاً؛ فهو يتطور مولداً أسباباً تغيره ويأتي من ثم بالبديل. وكما رأينا أعلاه فإن نظام العولمة الحالية نظام يهيمن عليه أحادياً قطب واحد يتميز بوزنه ودوره القياديين وبقوته المهيمنة عسكرياً واستراتيجياً وأمنياً، كما يتميز بأقطاب ثانوية معدودة ومناطق ودول هامشية عديدة (لكن بعضها يتزايد قوة باضطراد وبعضها الآخر يضعف أو يصبح هامشياً).

بقدر ما تمثل هيمنة السوق على الاقتصاد والمجتمع والبيئة والثقافة من اختلال في نظام العولمة الحالية، فإن نقد هذا النظام لابد أن يتركز وتتركز إرادة تصحيحه وتقويمه على رد السوق (باعتباره ظاهرة توسعية طاغية على الدولة والمجتمع والثقافة إلى جانب الاقتصاد) إلى بعدها الأساسي ودورها الفعال ضمن العملية الاقتصادية. لابد إذن من الحد من هيمنة السوق هذه؛ ولكن كيف السبيل إلى ذلك؟ السبيل هو تقليص دور السوق ورده إلى بعده الأصلي الاقتصادي؛ والسبيل أيضاً الرقابة الشعبية الديمقراطية على السوق نفسها (بنية وعملاً) من جهة؛ والرقابة الشعبية الديمقراطية

والسياسات والتدابير والقيم التي يمكن ويلزم استخدامها من أجل تطويق ما للسوق من طغيان على الأسرة والمجتمع والفكر والثقافة والفنون والإعلام من جهة أخرى.

٦. هيمنة القوة العظمى الأمريكية اختلال في العولمة الراهنة ودافع لتغييرها

هل تبقى الولايات المتحدة أو تستطيع أن تبقى القوة العظمى المهيمنة على عالمنا الراهن؟

يتصف نظام العولمة الراهنة بالاختلال البالغ؛ ويمكننا أن نميز فيه اختلالاً ذا جانبين؛ أولهما اختلال بنيويٌّ بين الأحادية القطبية الأمريكية باعتبارها أحادية سياسية واستراتيجية وعسكرية، والتعددية القطبية الاقتصادية باعتبارها تعددية تشمل ثلاث قوى اقتصادية عظمى (وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان) وقوى اقتصادية في طريقها إلى التحول خلال العقدين الحالي والقادم إلى قوى عظمى أيضاً (وعلى رأسها الصين والهند وروسية) ونمور اقتصادية (كورية وتايوان وسنغفورة وماليزية).

أما الاختلال الثاني فهو اختلال سياسي واستراتيجي بين القطب الأحادي المهيمن أي الولايات المتحدة والأقطاب الثانوية؛ ومنهم حلفاؤها الأوربيون والكنديون في الحلف

الأطلسي إلى جانب اليابان، وبين الولايات المتحدة والقطبين الثانويين المنافسين وهما الصين وروسية، وبينها دول إقليمية مثل الهند وكورية والباكستان، فضلاً عن الاختلال الفادح بينها وبين دول الجنوب.

تريد الولايات المتحدة وتسعى كي تفرض هيمنتها على الاتحاد الأوربي وكندة والحلف الأطلسي، كما تريد الحيلولة دون ارتقاء روسية إلى مرتبة القوة العظمى؛ وهزم الصين عن طريق الاقتصاد؛ وتحديداً اقتصاد السوق بعد هزم الاتحاد السوفييتي عن طريق السباق على التسلح، كما أنها تريد الاحتفاظ بهيمنتها العسكرية على كورية واليابان وإلزامهما باستراتيجيتها وأهدافها في شبه الجزيرة الكورية واحتواءَ الهند، واستبعاد التحديات الحقيقية والموهومة في دول الجنوب بشن الحروب "الاستباقية" ضدها.

لو وضعنا جانباً تطور التناقضات الداخلية في الولايات المتحدة وانعكاساتها السلبية على استكبار السياسة الخارجية الأمريكية نجد أن زعامة العالم تستوجب من الولايات المتحدة أن تدير بنجاح علاقات إشكالية مع القوى الدولية المنافسة ومع التهديدات الخارجية.

لذلك يكون متوقعاً ومفهوماً معاً أن يفضي التناقض الصارخ الراهن بين تمركز القوة والسطوة والهيمنة

والاستكبار في القطب الأحادي الأميركي في جانب، وتعدد القوى والدول في العالم شرقه وجنوبه وغربه في جانب آخر إلى إعادة توزيع القوة والسطوة في العالم أي في النظام السياسي للعولمة الجديدة، كيف يكون انتهاء الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفييتي، وانهيار النظام الدولي الاشتراكي، ومشروع توحيد العالم بأسره على أساس اقتصاد السوق نهاية للتاريخ كما يدعي الأميركي فوكوياما؟

obeikandl.com